

ليست منحة من الحكومة

تحرص الحكومة في كل المناسبات على تأكيد التزامها بالديمقراطية واحترامها لحرية ابداء الراى الاخر وقد اعادت تأكيد هذا الالتزام ضمن برنامج الوزارة الذى القاه د. فؤاد محيى الدين امام مجلس الشعب فى ٦ نوفمبر الماضى كما صرح السيد صفوت الشريف - اكثر من مرة - بوصفه وزيرا للاعلام بالتزامه بتمكين المعارضة من التعبير عن رايتها ونشر برامجها من خلال وسائل الاعلام .

وهذا الالتزام ليس منحة من الحكومة او من وزير الاعلام وانما هو حق مقرر للمعارضة بنص القانون رقم ١٣ لسنة ٧٩ والخاص باتحاد الاذاعة والتليفزيون لكن نصوصه معطلة لا تنفذها الحكومة وانما تكتفى فقط بالحديث عنها لاغراض الدعاية عن نفسها فى الداخل والخارج ، فالفقرة السابعة من القانون المذكور تقضى بتخصيص جانب من وقت الارسال للحزب السياسية ، ابان الانتخابات ، وقد جرت انتخابات تكميلية عديدة لعضوية مجلس الشعب دون ان تخصص الحكومة أى وقت من الارسال الاذاعى او التليفزيونى لمرشحي الاحزاب المعارضة وانما وقفت أجهزة الاعلام بكل ثقلها وراء مرشحي الحزب الحاكم .

والقانون المذكور يقضى بتخصيص جانب من وقت الارسال - بصفة منتظمة - لعرض الاتجاهات الفكرية الرئيسية للراى العام وهذا النص معطل ايضا ، لان الحكومة تكتفى فى برامج الاذاعة والتليفزيون بعرض الاتجاهات الفكرية للحزب الحاكم وحده او لبعض الموالين له .

فكيف يتفق ذلك مع حرمان الاحزاب السياسية من التعبير عن اتجاهاتها الفكرية فى أجهزة الاعلام القومية .

واحزاب المعارضة من حقها أن تلجأ الى القضاء لتمكينها من ممارسة هذا الحق القانونى مادامت الحكومة تعتمد تعطيل نصوص القانون وحرمان المعارضة من حقها .

وحرية الممارسة الديمقراطية ليست مجرد شعارات يرفعها الحزب الحاكم لاغراض الدعاية لنفسه ، وانما هى مترجمة فى الدستور والقانون الى نصوص محدودة الامتناع عن اعمالها يعتبر عدوانا على مبدأ الشرعية ذاته .

وقد يتعلل الحزب الحاكم بان أجهزة الاذاعة والتليفزيون لها تأثير مباشر على الشعب وبالتالي فان اتاحة الفرصة لمعارض غير مسئول للتعبير عن آرائه من خلالها قد يضر باستقرار المجتمع وقيمه وهذا الزعم لا وجود له الا من خيال الحزب الحاكم وحده فكل الاحزاب السياسية فى مصر تعرف مسئوليتها جيدا فضلا عن أى



احمد طلعت

تجاوز - بفرض حدوثه - يمكن أن يحاسب عليه صاحبه فى ظل سيادة القانون .

ومن ناحية اخرى فان المطلوب هو تمكين الاحزاب السياسية - وليست الافراد - من عرض افكارها - وبالتالي فان هذه الاحزاب هى التى تتحمل مسئولية أى تجاوز صدر من احد أعضائها بفرض وقوعه .

ويتناقض مع كل منطق قانونى ان نعطل نصوص القانون فى ظل وهم بان البعض سوف يتجاوز حدود الشرعية فالقانون واجب التطبيق ، لكن الحزب الحاكم يختلق

الاسباب لتعطيل نصوص القانون ، وبالتالي حرمان الشعب من حقوقه الاساسية فى التعبير وابداء الراى بالسيطرة غير المشروعة على أجهزة الاعلام القومية .

احمد طلعت

عضو الامانة العامة

لحزب الاحرار